2009/3/1

العدوان على غزة
قراءة في النتائج على ضوء العقيدة الأمنية
لكيان العدو وتحولات المنطقة

عبد الحليم فضل الله

لم تكن حرب غزة بمعنى ما سوى استئناف لحرب تموز 2006، فكلاهما جزء من حروب النظام الدولي التي استهلتها إدارة بوش عام 2002، وهما يقعان في سياق ردة فعل كيان العدو، على التحولات التي تحيط به، ويرى نفسه عاجزا عن توقعها فضلاً عن الإمساك بزمام المبادرة فيها. وقد سجل هذا الكيان إخفاقات متتالية في التكيف مع التحديات الجديدة التي طرأت على المنطقة في العقود الثلاثة الماضية، ولم يتمكن من تشكيل وعي جديد يتناسب مع تبدل أوضاع الفاعلين الرئيسيين فيها، وبروز عناصر جديدة لم تكن موجودة عند نشوئه، وها هي عقيدته الأمنية التي منيت بفشل جديد في غزة ، تظهر أنه ما زال ملتصقا بلحظة التأسيس، حين وضع ديفيد بن غوريون الخطوط العريضة لنظرية الأمن القومي، واختصر خلالها التهديدات الوجودية لدولته بالمخاطر التقليدية المتأتية من الجيوش والقوى النظامية.

بيئة متغيرة

لقد نجحت "إسرائيل"، في إحداث اختراقات سياسية ملحوظة في التعامل مع العالم العربي وتمكنت من تطويع النظام الرسمي العربي وإلزامه تقديم تنازلات سهلة، لكن تلك النجاحات هي قليلة القيمة، فمصدر الفعل السياسي والميداني كان ينزاح باطراد وثبات في العالم العربي من الأنظمة إلى الشعوب، وقد عبرت عن ذلك بوضوح حركات المقاومة العربية، التي تعتبر إبداعاً جماهيرياً في مواجهة الاختلال الحاد في موازين القوى في المنطقة. والمفارقة هي أن العدو يواجه اليوم دولاً لها طبيعة مزدوجة، فهو يخوض حرباً معها بحكم أنها تحتضن المقاومة، لكنه يتحالف أو يتواطأ في كثير من الأحيان مع السلطات القائمة فيها. وهذا يجعل انتصاره مستحيلاً، فحتى لو تمكن من تحقيق انجازات ميدانية (وقد حصل العكس في حربي لبنان وغزة) فلن يستطيع استثمارها سياسياً، لأن الأطراف المستعدة لتقديم التنازلات ليست هي نفسها من يمسك بزمام المبادرة ويملك القدرة على القيام بذلك.

وعلى أي حال تغيرت البيئة الإستراتيجية لـ"إسرائيل"، كثيراً خلال السنوات الخمس الثلاثين الماضية، وتحديداً منذ انطلاقة المقاومة اللبنانية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، لكن عقيدتها الأمنية والعسكرية لم تتغير جوهرياً، بل طرأت تعديلات طفيفة على التكتيكات التي تستخدمها، مثل التركيز على العمليات الاستباقية أكثر من العمليات الوقائية، وزيادة الاعتماد على الدعم الأميركي، والتعويل المتزايد على القرارات الدولية. ويلاحظ هنا أن مجلس الأمن لم يصدر في العقدين الأخيرين تقريباً أي قرار يتعارض مع مصالح العدو أو يدين انتهاكاته، وقد بات هاجس استعمال المندوب الأميركي "حق الفيتو" حاضراً عند صياغة أي مشروع قرار خاص

بقضية الشرق الأوسط، وليس فقط عند طرحه على التصويت، مما أعفى واشنطن في كثير من الأحيان من عناء استعمال هذا الحق وإحراجاته.

أين يكمن الخطر الوجودي؟

لا تزال نظرية الأمن القومي لكيان العدو تتمسك بالثوابت التاريخية التالية:

- ينبع الخطر الوجودي من الدول والجيوش العربية وليس من التشكيلات غير النظامية.
- اعتماد الردع المطلق، أي منع الأعداء الفعليين والمحتملين من مجرد التفكير باستعمال القوة ضد "إسرائيل"، والحيلولة دون القيام بردة فعل فيما لو بادرت هي الى استعمال القوة ضدهم.
- التسليم بالمبادئ الأساسية التي اعتمدت عند تأسيس الكيان، لحمايته من المخاطر التي تهدد وجوده، وأهمها: الهيمنة على المنطقة عبر تفكيكها وشرذمتها، الاندماج بالنظام الدولي، الحفاظ على تفوق عسكري أسطوري، و التمسك بمبدأ الحرب الخاطفة الحاسمة.
- إقامة حدود آمنة يمكن الدفاع عنها ضمن ثلاثة أبعاد: بشرية، جغرافية، وعسكرية، حتى لو تطلب الامر التمدد المتواصل في أراضي الغير، وتهجير السكان، وتغيير الطابع الديموغرافي.
- التفوق العسكري هو الذي يكفل لـ"إسرائيل" تفوقها الاستراتيجي، ومن ثم فإنّ قوة الجيش الإسرائيلي هي التي تضمن استقرار "دولة إسرائيل واستمرارها".

هل هذه المبادئ ما زالت صالحة ؟

مع بدء مسار مدريد، بات الصراع العربي–الصهيوني أشد تعقيداً من ذي قبل، فقد انقسم النظام العربي من حيث النظرة الى مستقبل التسوية الى محورين (متداخلين أحيانا)، محور يعتبر أن التفاوض هو بديل لكل الخيارات الأخرى بما فيها الخيار العسكري، وقد قامت السياسة التفاوضية لهذا المحور على قواعد تتناقض مع بعض منطلقات مؤتمر مدريد نفسه، مثل التسويات المنفردة، وفصل المسارات، وتجزئة الحلول، ولم يبق لأصحاب هذه السياسة إلا المراهنة على حسن نوايا العدو تارة، و على رغبة الراعي الأميركي في ممارسة ضغوط عليه تارة أخرى. أما المحور الثاني، فقد رأى أنّ التسوية عملية مركبة وغير مضمونة النتائج، وتفترض بالتالي استراتيجيات عربية موحدة، وتعاملاً حذراً مع موقف واشنطن المنحاز، وقامت الرؤية التفاوضية لهذا المحور على أساس الحل الشامل، وعدم التنازل عن البدائل المتاحة والاستفادة من عناصر القوة الجديدة وفي مقدمتها المقاومة، مع العلم أن هذه الأخيرة لم تكن في يوم من الأيام معنية بخيار التسوية أو مهتمة بنتائجه.

وعلى الرغم من اندماج المقاومة بصلب العقيدة الأمنية للقوى المناوئة للاحتلال، فقد حافظ العدو على تعريفه التقليدي للمخاطر. لكن في أعقاب حرب تموز 2006، صدرت دعوات "لإنقاذ نظرية الأمن القومي"، وقد وردت هذه العبارة في دراسة صدرت عن معهد رؤوت الصهيوني، ورأت أنّ استمرار سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين، وإخفاق أميركا في حربها على المنطقة وصعود مكانة إيران، قوضت بعض مبادئ النظرية الأمنية القومية الإسرائيلية، ووضعت دولة الاحتلال بالتالي "في وضع دوني على مستوى الأمن القومي"

تعتبر الدراسة أن "منظومة المقاومة" هي تهديد من نوع جديد، ويدل هذا المصطلح على ائتلاف من القوى التي تتضامن في الحرب ضد "إسرائيل"، وتركز جهدها على زيادة التهديدات الموجهة إليها. ولأن هذه المنظومة حسب الدراسة "تعترف بتفوق إسرائيل" ميدانياً فإنها تتجنب قدر الإمكان التصادم المباشر معها، و تمنعها من ثم من التمتع بميزة الحسم العسكري. وحيث أنّ المقاومة تمكنت من فك شيفرة القوة الإسرائيلية، صار لا بد من رفع مستوى التهديد الصادر عنها الى مصاف التهديد الكياني، والتعامل معها بمنطق مركب، يمزج ما بين استهدافها عسكرياً، وخلق مآزق لها في بيئتها السياسية والاجتماعية القريبة كما تخلص الدراسة (حصل ذلك بالفعل في لبنان ويحصل اليوم في غزة).

إذا كانت حرب لبنان 2006 أكدت أن بوسع المقاومة وهي خارج السلطة أن تحقق انتصارات في مواجهات "شبه تقليدية" وحسم معارك كبيرة ميدانياً (معارك بنت جبيل، عيتا الشعب، وادي الحجير..)، وذلك على نحو عطل إمكانية الاستثمار السياسي لاحقاً من جانب المراهنين على نجاح العدو في حربه، فإن المقاومة في غزة قدمت إضافة جديدة، إذ أنها صمدت وانتصرت وهي في السلطة وفي ظروف ميدانية فائقة الصعوبة، وهذا يخالف ما ذهب إليه تقرير رؤوت من أن وصول حركات المقاومة إلى السلطة سيسهل القضاء عليها.
ومع أنّ الكيان الصهيوني لم يتعرض لهجمات شاملة من جيوش نظامية عربية منذ عام 1973، ومع بروز المقاومات كعنصر رئيسي في المواجهة، واعتراف العدو بخطورتها، لم يتم تطوير القوة العسكرية الإسرائيلية على نحو يسمح للعدو بالتعامل مع هذا الخطر.

ومشكلة العدو هنا ليست مشكلة رؤية ووعي، بل هي مشكلة واقعية أيضاً، فإعادة بناء الجيش الصهيوني على أساس عقيدة جديدة يتطلب وقتاً طويلاً، ولا تنحصر شروط وضع وتبني هذه العقيدة في توفر إدارة كفؤة وموارد كافية واستراتيجيات ناجزه، بل إنها تتطلب قبل ذلك استعداداً اجتماعياً لتحمل أثمان حروب مرتفعة الكلفة. ولا يبدو المجتمع الصهيوني

مستعدا للدخول بمواجهات طويلة الأمد ومنخفضة التوتر، مع أعداء شديدي المراس مدفوعين بروح دينية ووطنية عالية، خصوصا وأنه يتحول منذ التسعينات الى مجتمع ليبرالي رخو، شبيه بالمجتمعات الغربية.

دولة من العالم الثالث

أظهرت حرب غزة وحروب إسرائيل الأخرى مع المقاومة والانتفاضات الجماهيرية، أنّ المنطق العسكري لم يعد حاسماً، وأن القوة العارية ليس لديها المرونة الكافية لتحقيق أهداف كبيرة، والتحرك السهل في مسارات صعبة ومتعرجة، بل إن القبضة العسكرية الثقيلة لـ"إسرائيل" تتحول شيئاً فشيئاً إلى عبء عليها، وتمنعها من أن تكون بنظر العالم دولة طبيعية تستحق التضامن، كما إنها تشكل عامل تحريض وتعبئة مضادة، فتتسبب في زيادة المخاطر بدلاً من التخلص منها، وترجح كفة التوازن لغير صالح العدو، في سياق نزاع معقد تقوم توازناته على عناصر سياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية متداخلة. وقد أظهرت الأحداث أن أعداء الكيان الصهيوني في المنطقة قادرون على إنتاج البدائل وتحمل الخسائر الباهظة بل وحتى الإخفاقات والهزائم، أكثر بكثير من قدرة هذا الكيان، مستفيدين في ذلك من العمق التاريخي والإنساني ومن الامتدادين العربي والإسلامي.

وفي المقابل اتضح أن العمق الاستراتيجي لإسرائيل المتمثل خصوصاً، بدعم واشنطن والدول الغربية الرئيسية لها دون شروط، اخذ يجرها ناحية التبعية المطلقة لأقطاب النظام الدولي، بعد أن ظنت لفترة طويلة أنها لاعب رئيسي على مسرح هذا النظام. ففي حرب تموز مثلاً شجعت واشنطن "إسرائيل" على إطالة أمد الحرب أسابيع إضافية، بخلاف رغبة قادة العدو في إنهاء الحرب سريعاً. وهذا تطور في علاقة واشنطن بتل أبيب، ففي العادة "إسرائيل" هي التي تؤثر على سياسات واشنطن الشرق أوسطية، بينما جرى هذه المرة توظيف قوتها في خدمة المشروع الأميركي. وفي حرب غزة اضطر العدو إلى التقيد بالروزنامة الأميركية، إذ لم يكن صدفة أن يوقف النار من جانب واحد عشية وصول اوباما إلى البيت الأبيض. ولم يفلح كيان العدو أيضاً في فرض أولوياته الأمنية على إدارة جورج بوش، فيما خصّ الملف النووي الإيراني، حيث أخذت أميركا بالحسبان أمن قواتها المنتشرة في المنطقة أكثر بكثير من أمن حليفتها.

لقد تراجعت المكانة الإستراتيجية لـ"إسرائيل" على المسرحين الدولي والإقليمي، بل باتت قوتها العسكرية خاضعة بشكل ما للتدويل، إذ لا يمكن إدارة آلة القتل الصهيونية إلا في إطار تفويض أميركي محدود، وخاضع لحيثيات كثيرة على رأسها حماية المصالح الأميركية المباشرة. ولئن كان

بوسع الولايات المتحدة أن تقتل من المدنيين ما تشاء في العراق وأفغانستان وغيرهما وأن تشن حروبا غير محددة بوقت، فليس بوسع إسرائيل أن تنسج على منوالها، بل ليس لها أن تتصرف إلا كدولة من العالم الثالث حتى ولو ثبت أنها الأقوى في شعاع ألفين وخمسمائة كلم كما يزعم قادتها. وهناك بين محللي العدو من بات يعتبر أن الحفاظ على أمن "إسرائيل" لا يتأتى من قوتها المفرطة، بل في تحولها الى دولة عادية بوسعها إقناع المحيطين بها أنها جار يمكن التعايش معه.

أظهرت التطورات أيضاً أنّ التحالف مع الدول الكبرى وتحديدا مع واشنطن، لا يحقق الأمن القومي للكيان، وخصوصاً في ظل الانتشار العسكري الأميركي الكثيف، وكما في مرحلة الهجوم على المنطقة حين منعت "إسرائيل" من تأدية أي دور، فإن مرحلة الانكفاء التي تمهد لها إدارة اوباما تتطلب مزيدا من التفاوض مع الدول المعادية لها، وهنا لن يكون لدى دولة الاحتلال ما تقدمه، سوى طلب مزيد من الحماية.

ربما أرادت إسرائيل من حرب غزة مجابهة قدر تحولها إلى دولة عادية تحيط بها المخاطر الحدودية والوجودية من كل جانب، ولعلها أرادت اقتناص اللحظة الانتقالية بين حقبتين للقيام بحرب محدودة بديلة من أخرى واسعة النطاق لم تجرؤ على القيام بها، لكن النتائج جاءت لتزيد أزمتها تعقيداً، فلا اعتماد مبدأ الحرب على السكان رمم قوة الردع، ولا التحالفات شبة العلنية مع بعض الأنظمة العربية وسع افقها الإقليمي، بل سحبت من شرعية هذه الأنظمة دون أن تضيف شيئاً إلى جعبتها. أما هي فقد حصدت رأياً عاماً دولياً مناهضاً سيقفل في وجهها المزيد من الأبواب، وسيضعها أمام مفترق صعب فإما الاستمرار بسياسة الحرب التي تعمق عزلتها وفشلها، وإما أن تختار طريقاً آخر، لكن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة أظهرت أن الطرق الأخرى ما زالت مقفلة، وان صناديق الاقتراع أثبتت من جديد أن تطرف قادة "إسرائيل" لا يأتي من فراغ بل يستند إلى جمهور من الناخبين يمكن اعتباره الأكثر تطرفاً في العالم.